

## مكتب البنك الإفريقي للتنمية بالجزائر شاهد على تعاون متجدد

انخرطت الجزائر في البنك الإفريقي للتنمية في سبتمبر 1964 وهي من البلدان المؤسسة. وتعد اليوم رابع أهم مساهم إفريقي وتلعب دورا رياديا داخل المؤسسة. تساهم الجزائر في تحديد التوجهات الإستراتيجية للبنك وتسييره عبر تمثيلها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة حيث لها مقعد دائم من ضمن الثمانية عشر المشكلة له.

ويعود أول مشروع تمت المصادقة عليه من طرف مجلس إدارة البنك لصالح الجزائر إلى 1971. وكان متعلقا بمشروع فلاحي في بوناموسة. ومنذ هذه العملية الأولى تطور التعاون بين البنك والجزائر بصفة كبيرة كما تنوع. وإلى غاية 31 ديسمبر 2009 صادق البنك على 39 عملية لصالح الجزائر بمبلغ إجمالي يفوق 3.2 مليار دولار أمريكي. وتعلقت هذه العمليات بـ 23 مشروع (أحدها لصالح القطاع الخاص)، دراسة واحدة و 4 خطوط قرض، 3 برامج دعم للإصلاح، عمليتان استعجاليتان و 6 مشاريع للمساعدة التقنية أو الدعم المؤسسي.

تركز التعاون بين الجزائر والبنك في الفترة ما بين 1970 - 2006 على تمويل مشاريع الاستثمار وبرامج الإصلاح، وغطت العمليات المصادق عليها من طرف البنك عدة قطاعات وفي الدرجة الأولى الهياكل القاعدية (النقل، المياه والتطهير والطاقة) التي تمثل 43.4% من مجمل المصادقات في تلك المرحلة.

ومنذ 2006 تم الأخذ في الاعتبار تطور احتياجات الاقتصاد الجزائري فاتفق البنك والجزائر على إعطاء تعاونهما نهجا جديدا. فكون أن الجزائر قد قررت أن لاتلجأ في الظرف الحالي إلى القروض الخارجية أصبح التعاون يركز على المساعدة التقنية والاستشارة والتكوين وتقوية القدرات والدراسات الاقتصادية والقطاعية وترقية القطاع الخاص. وهناك عمليات قيد التنفيذ في إطار هذا التوجه الجديد في مجال المدفوعات الالكترونية، تقييم المشاريع والإحصائيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وفي القطاع الخاص تم اعتماد ضمانات لفائدة شركة للتأجير (ليزينغ) قصد السماح لها بتجنيد موارد لدعم إنجاز برامج استثمارات متوسطة وصغيرة.

كما يدعم البنك أيضا مجهودات الجزائر في ترقية التعاون الجهوي ففي جويلية 2009 نظم البنك والسلطات الجزائرية معا ملتقى مغاربيا حول الإحصائيات بالجزائر.

ويفتح إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية بالجزائر في أكتوبر 2009 أفقا جديدة لتقوية التعاون بين الجزائر والبنك، إذ سيسمح هذا المكتب، الذي يعكس الإرادة المشتركة للطرفين في تمثين شراكتهم، بفضل عامل القرب، بتقوية وتعميق الحوار مع السلطات

والمتعاملين الاقتصاديين الخواص ومختلف الشركاء وفاعلي التنمية ويسمح أيضا بمتابعة أكثر نجاعة للعمليات. ومن شأنه أيضا إحداث تفاعل وثيق مع السلطات العمومية وكذا التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين. كما سيسمح سواء على مستوى الحجم أو النجاعة أو النوعية بإحداث ديناميكية جديدة في الشراكة بين الجزائر والبنك وعلى الخصوص في المحاور ذات الأولوية في البرنامج الاقتصادي للحكومة (تنويع الاقتصاد، تحديث القطاع المالي، ترقية القطاع الخاص، تكوين وتمتين قدرات الإدارات الاقتصادية والمالية، تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الإصلاحات في مجال تسيير المالية العمومية إلخ...).

ويعد مكتب الجزائر الخامس والعشرين الذي فتح أبوابه على مستوى القارة في إطار سياسة اللامركزية لمجمع البنك الإفريقي للتنمية.